

التعليق على المناظرة بين البطالوي والجكرالوي

حضرة مرزا غلام أحمد القادياني عليه السلام
المسيح الموعود والإمام المهدي



نحمده ونصلي على رسوله الكريم

تعليق المسيح الموعود، الحَكَم الرباني

على المناظرة

بين الشيخ أبي سعيد محمد حسين
البطالوي والشيخ عبد الله الجكرالوي

ونصيحته عليه السلام لجماعته

لقد تبين من كتابات الفريقين أن السبب وراء عقد المناظرة حول
العنوان المذكور هو أن الشيخ عبد الله يُعَدُّ الأحاديث النبوية الشريفة
كمتاع رديء فقط، ويتفوه بحقها بكلمات يدخل ذكرها في سوء
الأدب، أما الشيخ محمد حسين فقد قدّم مقابله حجة أنه إذا كانت
الأحاديث متاعاً رديئاً ولغوا وغير جدير بالثقة فإن ذلك سيؤدي إلى

إبطال معظم أجزاء العبادات ومسائل الفقه لأننا نعرف تفاصيل أحكام القرآن الكريم بواسطة الأحاديث فقط، فإذا اكتفى بالقرآن الكريم وحده فما الدليل على أن فريضة الفجر ركعتان، والمغرب ثلاث ركعات، والصلوات الثلاث الأخرى أربع ركعات من القرآن الكريم؟ هذا الاعتراض على جانب كبير من الأهمية، مع أنه يحمل في طياته خطأ أيضاً، لذلك لم يردّ عليه الشيخ عبد الله ردّاً مقنعاً، بل اكتفى بكلام فارغ فقط لا يستحق النقل أيضاً. فكانت نتيجة هذا الاعتراض النهائية أن اضطر الشيخ عبد الله إلى اختراع صلاة جديدة لا يوجد لها أدنى أثر في أية فرقة من الفرق الإسلامية كلها. فقد شطب من الصلاة "التحيات" والصلاة على النبي ﷺ والأدعية المأثورة الأخرى كلها التي تُقرأ في الصلاة، واستبدل بها آيات قرآنية فقط. كذلك أجرى في الصلاة تغييرات أخرى كثيرة لا حاجة إلى ذكرها هنا. ولعلّه غير في مسائل الحج والزكاة وغيرها أيضاً. ولكن هل صحيح أن الأحاديث شيء رديء ولغوٌ كما زعم الشيخ عبد الله، والعياذ بالله؟ كلا.

الحق أن أحد الفريقين اختار طريق الإفراط والآخر طريق التفريط. الفريق الأول أي الشيخ محمد حسين، وإن كان على الصواب في قوله بأن الأحاديث النبوية المتصلة المرفوعة ليست بالتي يمكن اعتبارها رديئة ولغو، ولكنه من جانب آخر نسي مبدأ حفظ المراتب ورفع مرتبة

الأحاديث إلى منارة عالية، الأمر الذي يستلزم الإساءة إلى القرآن الكريم وإهانته ويضطر المرء إلى إنكاره. فلا يعبر محمد حسين لمخالفة كتاب الله ومعارضته أدنى اهتمام، ويؤثر قصة من الحديث على قصص وردت في كتاب الله بصراحة تامة، ويقدم بيان الحديث على بيان كلام الله في كل الأحوال. وهذا خطأ صريح وانحراف عن جادة العدل والإنصاف. يقول الله جلّ شأنه في القرآن الكريم: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾^١. إن تنكير لفظ "حديث" هنا -الذي يفيد العموم- يبين بكل جلاء أنه يجب أن تردّوا الحديث الذي يعارض القرآن الكريم وينافيه إن لم يكن من سبيل للتوفيق بينهما. وفي كلمة "حديث" في الآية المذكورة نبوءة أيضا تترشح منها إشارة، وهي أن الله تعالى يشير فيها إلى أنه سيأتي على هذه الأمة زمان يهجر فيه بعض أفرادها القرآن الكريم وسيعملون بالأحاديث التي بياناتها تعارض بيانات القرآن الكريم.

فحاصل الكلام أن فئة أهل الحديث تسلك في هذا الموضوع مسلك الإفراط؛ حيث يقدمون بيان الحديث على شهادة القرآن الكريم. ولو عدلوا واتقوا لاستطاعوا توفيق مثل هذه الأحاديث مع القرآن الكريم، ولكنهم رضوا بترك كلام الله القاطع واليقيني وهجره، ولم يرضوا بترك

أحاديث تعارض بياناتها كتاب الله أو بأن يوفّقوا بينها وبين كتاب الله. فهذا هو سبيل الإفراط الذي يسلكه الشيخ محمد حسين.

أما خصمه الشيخ عبد الله فيسلك مسلك التفريط إذ ينكر الأحاديث نهائياً. والحق أن إنكار الأحاديث إنما هو إنكار القرآن الكريم نوعاً ما؛ لأن الله تعالى يقول في القرآن الكريم: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^١. فما دام حب الله منوطاً باتباع النبي ﷺ، وما دام الحديث أحد وسائل الاطلاع على قدوة النبي ﷺ العملية التي يتوقف عليها أتباعه؛ لذا فإن الذي يهجر الحديث إنما يهجر طريق الاتباع أيضاً. أما قول الشيخ عبد الله بأن جميع الأحاديث مجموعة من الشكوك والظنون فقط فتأتج عن قلة التدبر. والحق أن هذه الفكرة متأصلة في تقسيم المحدثين الخاطئ والناقص الذي خدع أناساً كثيرين؛ إذ يقسمون الموضوع قائلين بأن في أيدينا شيئين: كتاب الله والحديث، والحديث قاضٍ على كتاب الله وكأن الأحاديث تحتل كرسي القاضي والحاكم، والقرآن واقف أمامها كالمستغيث وهو تابع لحكم الحديث! لا شك أن من شأن هذا القول أن يندفع به كل شخص فيقول: ما دامت الأحاديث قد جُمعت بعد مائة وخمسين عاماً بعد النبي ﷺ ولا تخلو من مسّ أيدي الناس، وإلى جانب ذلك هي ظنية ومجموعة أخبارٍ آحادٍ، أما

المتواتر فيها فنادر بل في حكم المعدوم، ثم هي قاضية على القرآن الكريم مع هذا كله! فهذا يستلزم أن الإسلام كله مجموعة ظنيات. والمعلوم أن الظن ليس بشيء يُعتدّ به. والذي يتشبت بالظن البحت فهو منحط كثيرا عن مقام الحق السامي. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾^١. أي أن الظن ليس بشيء مقابل حق اليقين. فبذلك سيفلت القرآن الكريم من اليد لأن العمل به ليس واجبا دون فتاوى القاضي المحترم بل هو متروك ومهجور. أما القاضي المحترم أي الأحاديث فهي لابسة لباس الظن الوسخ فقط، ولا يمكن أن تُرفع عنه إمكانية الكذب بأي حال لأن من تعريف الظن أنه لا يخلو من إمكانية الزور. ففي هذه الحالة لم يبق القرآن في يدنا، أما الحديث أيضا فليس جديرا بالثقة. فكان كليهما أفلت من اليد. هذا هو الخطأ الذي أهلك معظم الناس^٢.

^١ يونس: ٣٧

^٢ ملحوظة: عندما أوشكت على إنهاء الإعلان ولعله لم يبق إلا بضعة أسطر إذ غلبني النوم بشدة لدرجة تركت القلم والورقة مضطرا ونمت. فرأيت في المنام الشيخ محمد حسين البطالوي والشيخ عبد الله الجكرالوي عيانا. قلت مخاطبا إياهما: "خسف القمر والشمس في رمضان، فبأي آلاء ربكما تكذبان". ثم قلت في المنام لأخي في الله المولوي عبد الكريم: المراد من "آلاء" هنا هو أنا. ثم رفعت نظري ونظرت إلى باحة فيها سراج مضيء وكان الوقت ليل. ورأيت بضعة

والصراط المستقيم الذي كتبتُ هذا المقال لبيانهُ هو أن في أيدي المسلمين ثلاثة أشياء للاعتصام بهدي الإسلام وهي:

(١) القرآن الكريم الذي هو كتاب الله، وليس في أيدينا كلام أكثر منه قطعية و يقينا، فهو كلام الله ونزيه من شوائب الشك والظن.

(٢) السنّة. وهنا أتحدث بعيدا عن مصطلحات علماء الحديث، أي لا أعدّ الحديث والسنّة شيئا واحدا كما هو نهج المحدثين العاديين. بل الحديث شيء والسنّة شيء آخر. المراد من السنة عندي هو عمل النبي ﷺ الذي يحظى بتواتر العمل به، وقد ظهر مع القرآن الكريم منذ البداية وسيبقى معه إلى الأبد، أو يمكن أن نقول بتعبير آخر بأن القرآن الكريم قول الله تعالى والسنّة فعل رسول الله ﷺ. ومن سنة الله القديمة أنه عندما يأتي الأنبياء عليهم السلام بقول الله لهداية الناس يفسرونه بفعلهم؛ أي عمليا حتى لا يشتبه على الناس فهم ذلك القول. فيعمل به الأنبياء بأنفسهم ويطلبون ذلك من الآخرين أيضا.

(٣) الوسيلة الثالثة للهداية هي الحديث، وأقصد من الحديث الآثار التي جمعت بصورة قصص بعد النبي ﷺ بمائة وخمسين عاما تقريبا

أشخاص فاتحين القرآن في ضوء ذلك السراج وينقلون منه الجملتين المذكورتين آنفا وكأنهما مذكورتان في القرآن الكريم بالترتيب نفسه. وقد عرفت أحد هؤلاء الأشخاص أنه "ميان نبي بخش" الرقاع الأمرتسري. منه.

بواسطة مختلف الرواة. فالفرق بين السُّنة والحديث هو أن السُّنة هي الطريقة العملية التي تحظى بتواتر العمل الذي قام به النبي ﷺ بنفسه، وتحتل المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في مراتب اليقين. وكما كان النبي ﷺ مأمورا بنشر القرآن الكريم كذلك كان مأمورا بإقامة السُّنة أيضا. فكما أن القرآن الكريم يقيني، كذلك السُّنة المعمول بها والمتواترة أيضا يقينية. فقد أدّى النبي ﷺ هاتين الخدمتين بنفسه وعدّهما واجبتين عليه. فمثلا عندما نزل الحكم بالصلاة شرح ﷺ حكم الله تعالى هذا بفعله، فكشف بعمله أن لصلاة الفجر كذا ركعة ولصلاة المغرب كذا ولبقية الصلوات كذا من الركعات. كذلك برهن على الحج بصورة عملية، ثم ألزم آلاف الصحابة بهذه الطريقة، وأقام سلسلة تواتر العمل بكل قوة وشدة. فالنموذج العملي الذي لا يزال مشهودا ومحسوسا في الأمة بتواتر العمل هو السنة. ولكنه ﷺ لم يُملِّ الأحاديث أمامه ولم يهتم بجمعها. لقد جمع أبو بكر رضي الله عنه بعض الأحاديث ولكنه حرقها كلها التزاما بمبادئ التقوى ظنا منه أنه لم يسمعها من النبي ﷺ مباشرة، فالله وحده أعلم بحقيقتها. ثم عندما انقضت فترة الصحابة رضي الله عنهم صرف الله طبائع بعض تبع التابعين إلى أن يجمعوا الأحاديث أيضا فجُمعت. مما لا شك فيه أن معظم مدوّنِي الأحاديث كانوا أتقياء وورعين جدا ونقدوها جهد المستطيع، وسعوا جاهدين لتحاشي الأحاديث الموضوعة بحسب

رأيهم، ولم يأخذوا الحديث من أيِّ راوٍ مشتبهِ الحال. لقد بذلوا في ذلك قصارى جهدهم، ولكن كل ذلك كان بعد فوات الأوان، لذا بقيت الأحاديث كلها على مرتبة الظن. ولكن مع كل ذلك يكون من الإجحاف تماما القول بأنها عبثية وردية كلها وموضوعة ولا جدوى منها. بل الحق أنه قد أُخذ عند جمعها الحذرُ والحِيطَةُ والتحصيص والتحقيق والنقد بعين الاعتبار لدرجةٍ لا نظير له في الأديان الأخرى. توجد الأحاديث عند اليهود أيضا، والفرقة التي جابته المسيح عليه السلام كانت أيضا تُسمَّى أهل الحديث. ولكن لا يثبت أن المحدثين اليهود جمعوا الأحاديث بالحِيطَةُ والحذر على غرار المحدثين المسلمين. ولكن من الخطأ الظن أن الناس لم يعلموا ركعات الصلوات مثلا أو جهلوا طريق الحج؛ حتى جمعت الأحاديث، لأن سلسلة تواتر العمل التي نشأت فيهم بواسطة السُنَّة علّمتهم جميع حدود الإسلام وفرائضه. لذا صحيح تماما أنه لو لم يكن وجودُ للأحاديث التي جُمعت بعد فترة طويلة لما كان على تعليم الإسلام الحقيقي من حرج؛ لأن القرآن الكريم وسلسلة العمل المتواتر قد سدَّ مسدَّ تلك الحاجات كلها، غير أن الأحاديث أضافت إلى ذلك النور، وصار الإسلام نورا على نور. وقامت الأحاديث كشاهد للقرآن والسُنَّة. وقد نشأت فيما بعد فرق إسلامية كثيرة واستفادت الفرقة الصادقة من الأحاديث الصحيحة كثيرا. فالمذهب الأسلم هو ألا

نعتقد مثل أهل الحديث المعاصرين أن الأحاديث مقدّمة على القرآن الكريم، وإذا خالفت قصصُها بيانات القرآن الكريم بصراحة فيجب ألا نقدّم قصص الأحاديث على القرآن الكريم تاركين القرآن. وكذلك يجب ألا نعدّ الأحاديث كلها لغوا محضاً وباطلة كما يعتقد الشيخ عبد الله الجكرالوي بل ينبغي أن نعتقد القرآن والسنة قاضيين على الأحاديث. والحديث الذي لا يخالف القرآن والسنة يجب أن نقبله على الرأس والعين. هذا هو الصراط المستقيم. فمباركون من يلتزمون به. والشقي^١ والغبي من ينكر الأحاديث بغير الاعتداد بهذا المبدأ.

^١ ملحوظة: لقد أريت الليلة في الرؤيا شجرةً مثمرة ولطيفة وجميلة جداً ومحمّلة بالثمار. وهناك جماعة يريدون أن يجعلوا دالية لا جذور لها تتسلق تلك الشجرة بتكلّف، بل قد حققوا ذلك. الدالية تشبه الأفيمون. وكلما عُرج على الشجرة أضرت ثمارها وتشوّه شكلُ تلك الشجرة اللطيفة، مع خطورة كبيرة بضياغ الثمار المرتقبة منها، بل ضاع بعضها سلفاً. فقلق قلبي نظراً إلى هذا الوضع وذاب. فسألت شخصاً كان واقفاً بقربي على هيئة إنسان صالح وطاهر: ما هذه الشجرة وما هذه الدالية التي تتسلق على شجرة لطيفة كهذه؟! فأجابني قائلاً: الشجرة هي القرآن، كلام الله. والدالية هي تلك الأحاديث والأقوال وغيرها التي تعارضه أو تُعتبر معارضة له. وإن كثرتها تضغط على الشجرة وتضرها، ثم استيقظت. وأكتب هذا المقال الآن بعد الاستيقاظ في جوف الليل، ولكني أُنهيهِ الآن ليلة السبت الساعة الثانية إلا عشرين دقيقة بعد منتصف الليل. فالحمد لله على ذلك. م. غ. أ.

﴿٤٠﴾ ————— التعليق على المناظرة بين البطالوي والحكراوي

من واجب جماعتنا أنه إذا لم يكن الحديث معارضا أو مخالفا للقرآن الكريم والسنة أن يعملوا به مهما كانت درجته ضعيفة، ويجب أن يفضلوه على فقهِ صنعه البشر. وإن لم يجدوا مسألة ما في الحديث ولا في السنة ولا في القرآن فليعملوا بالفقه الحنفي، لأن كثرة هذه الفرقة تدل على مرضاة الله. وإن لم يستطع الفقه الحنفي أن يفتي فتوى صحيحة بسبب بعض التغيرات الحالية، فعلى العلماء من هذه الجماعة أن يجتهدوا بما من الله عليهم من قوة الاجتهاد. ولكن يجب أن يكونوا حذرين ولا ينكروا الأحاديث دون مبرر مثل الشيخ عبد الله الحكراوي. أما إذا وجدوا حديثا يعارض القرآن والسنة فليتركوه. إعلموا أن جماعتنا أقرب إلى أهل الحديث منها إلى الشيخ عبد الله، ولا علاقة لنا بأفكار عبد الله الحكراوي السخيفة. كل من ينتمي إلى جماعتنا عليه أن يستنكر معتقدات عبد الله الحكراوي التي يعتنقها عن الأحاديث ويتبرأ منها من الأعماق، ويكره صحبة أمثاله قدر الإمكان، لأن هذه الفرقة^١ أقرب إلى التهلكة منها إلى فرق أخرى.

^١ وفي الساعة ٣:٠٢ في الليلة نفسها تلقت إلهاما آخر: "مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِ نَبِيِّهِ بِذَرِيَّةٍ فَاسِقَةٍ مَلْحَدَةٍ يَمِيلُونَ إِلَى الدُّنْيَا وَلَا يَعْبُدُونِي شَيْئًا". أي من أَعْرَضَ عن القرآن الكريم... ستكون عاقبة ذريةٍ مثْلِها سيئة ولن يوفقوا للتوبة والتقوى. منه.

وكذلك على أفراد جماعتي ألا ينحازوا إلى الإفراط في الأحاديث مثل الشيخ محمد حسين، ولا يميلوا إلى التفريط مثل الشيخ عبد الله، بل يجب أن ينهجوا منهجا وسطا مذهباً لهم. بمعنى ألا يتخذوا الأحاديث قبلةً وكعبةً لهم كلياً حتى يصبح القرآن متروكاً ومهجوراً، ولا يُعدّوا الأحاديث باطلة ولغوا فتضيع الأحاديث النبوية كلياً.

كذلك عليهم ألا ينكروا ختم نبوة النبي ﷺ، وعليهم ألا يستنبطوا من ختم النبوة معنى مآله أن يسدّ على الأمة باب مكالمات الله ومخاطباته.

وليكن معلوماً أننا نؤمن بأن الكتاب الأخير والشرعة الأخيرة هو القرآن، ولن يأتي بعده إلى يوم القيامة نبي بشرية جديدة أو يتلقى الوحي دون اتباع النبي ﷺ، بل هذا الباب موصّد إلى يوم القيامة. أما أبواب تلقي الوحي نتيجة اتباع النبي ﷺ فمفتوحة إلى يوم القيامة. لن ينقطع أبداً الوحي الذي هو نتيجة اتباع النبي ﷺ. أما النبوة التشريعية أو النبوة المستقلة فقد انقطعت. ولا سبيل إليها إلى يوم القيامة. ومن قال إني لست من أمة محمد ﷺ وادّعى أنه نبي صاحب الشريعة أو من دون الشريعة وليس من الأمة، فمثله كمثل رجل غمره السيل المنهمر فألقاه وراءه ولم يغادر حتى مات.

وتفصيل ذلك أنه حيثما وعد الله تعالى أن النبي ﷺ خاتم الأنبياء أشار أيضا في المقام نفسه إلى أنه ﷺ - من حيث روحانيته - في حكم أبي الصلحاء جميعا الذين تُكَمَّل نفوسهم بواسطة الاتِّباع ويوهَّبون شرف وحي الله تعالى ومكالماته. كما يقول جلّ شأنه في القرآن الكريم: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^١. من المعلوم أن لفظ "لكن" يفيد الاستدراك في العربية؛ أي يأتي لتدارك ما فات. فالأمر الذي عُدَّ فاتئا في الجزء الأول من الآية أي ما نُفي عن النبي ﷺ إنما هو كونه أبا لرجل من الناحية الجسدية، فقد استدرك الأمر الفائت بلفظ ﴿لَكِنْ﴾ إذ جعل ﷺ خاتم الأنبياء. وهذا يعني أن فيوض النبوة المباشرة قد انقطعت بعد مجيء النبي ﷺ. والآن لن ينال كمال النبوة إلا مَنْ وُجد على أعماله خاتم اتِّباع النبي ﷺ، وبذلك سيكون ابنه ووارثه ﷺ. ففي هذه الآية قد نُفيت أبوة النبي ﷺ من ناحية، وأثبتت الأبوة من ناحية أخرى لتفنيد الاعتراض الذي ورد ذكره في الآية: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^٢.

فملخص هذه الآية أن النبوة - وإن كانت بغير شريعة - فمنقطعة؛ بمعنى أنه لن ينال أحد مقام النبوة مباشرة، ولكنها ليست بمنقطعة؛ إذا

^١ الأحزاب: ٤١

^٢ الكوثر: ٤

كانت مكتسبة ومستفاضة من سراج النبوة المحمدية. أي أن صاحب الكمال هذا يجب أن يكون فردا من الأمة من جهة وأن يملك من جهة أخرى كمالات النبوة أيضا بسبب اكتسابه من الأنوار المحمدية. ولو نُفي تكميل النفوس المستعدة في الأمة من هذا المنطلق أيضا لكان النبي ﷺ أبتَر - والعياذ بالله - من كِلا الوجهين، أي ليس له ابن من الناحية الجسدية ولا الروحانية. وفي هذه الحالة سيكون المعارض الذي يُطْلَق على النبي ﷺ "الأبتَر" على صواب.

فما دام قد ثبت أن باب النبوة المستقلة التي تُنال مباشرة^١ موصد بعد النبي ﷺ إلى يوم القيامة، ولا يمكن لأحد أن يظهر بأي حال بعد النبي ﷺ ما لم يكن في شخصه حقيقة كونه فردا من الأمة، وما لم يكن

^١ يعترض علي بعض المشايخ المزعومين ويقولون بأن نبينا ﷺ قد بشرنا بثلاثين دجالا وكل واحد منهم سيدعي النبوة. فجوابه: يا قليلي العقل، ويا تعساء الحظ، أليس في نصيبكم إلا ثلاثون دجالا فقط؟ لقد أوشك خمس القرن الرابع عشر على الانقراض وقد أكمل قمر الخلافة منازل الأربعة عشر التي تشير إليها أيضا الآية: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ (يس: ٤٠) وقد أوشكت الدنيا على الانتهاء ولكن دجاجلتكم لا يكادون ينتهون! لعلمهم سيقون معكم إلى موتكم. يا قليلي الفهم إن الدجال الذي يُسمّى شيطانا يوجد بداخلكم، لذا لا تدركون الوقت ولا تنظرون إلى آيات سماوية. ولكن كيف أتأسف عليكم؟! إذ إن الذي ظهر مثلي بعد موسى ﷺ بأربعة عشر قرنا سماه أيضا اليهود الخبثاء دجالا. فالقلوب

تشابهت، اللهم ارحم. منه.

﴿٤٤﴾ ————— التعليق على المناظرة بين البطالوي والحكراوي

خادما له ﷺ، فكم هو تصنعٌ وتكلفٌ إنزال عيسى عليه السلام من السماء في هذه الحالة والقول بأنه فرد من الأمة وأن نبوته مكتسبةٌ ومستفاضة من سراج نبوة النبي ﷺ! مَنْ كان نبيا سلفا كيف يصح القول بأن نبوته مستمدة من سراج نبوة النبي ﷺ؟ وإن لم تكن مستمدة من سراج نبوته ﷺ فبأي معنى سيُعدّ فردا من هذه الأمة؟ والمعلوم أن معنى كونه من الأمة لا ينطبق على أحد ما لم يكن كل كمال من كمالاته مستمداً من نبيه المتبوع. وإذا كان أحد حائزا على كمال عظيم إذ يدعى نبياً بجد ذاته فكيف يكون فردا من الأمة؟ بل سيكون نبيا مستقلا وليس له موطن قدم بعد النبي ﷺ. وإن قلتم بأن نبوته السابقة التي حازها بصورة مباشرة ستنزع منه وينال نبوة جديدة نتيجة اتباع النبي ﷺ كما هو منطوق الآية، ففي هذه الحالة إن فردا من هذه الأمة التي تُسمى خير الأمم أحق أن يصل إلى تلك المرتبة الممكن نوالها ببركة اتباع النبي ﷺ، ولا حاجة إلى إنزال عيسى عليه السلام من السماء؛ لأنه إذا كان ممكنا أن ينال أحد من أفراد هذه الأمة كمالات النبوة بواسطة الأنوار الحمديّة كان إنزال أحد من السماء في هذه الحالة مدعاة لسلب حقِّ صاحب الحقِّ. وما المانع أن يُعطى الفيضُ فرداً من الأمة كيلا يشتبه على أحد نموذج الفيض الحمدي، إذ لا معنى لجعل نبي سابق نبيا من جديد. فمثلا إذا كان هناك أحد يدّعي صوغَ الذهب ثم يضع شيئا مصوغا على الذهب

نفسه ويقول: انظروا فقد صغتُ ذهباً، فهل سيثبت من ذلك أنه صار صائغ ذهب؟

إذاً، إن كمال فيوض النبي ﷺ يكمن في أن ينال فرد من الأمة هذه الدرجة نتيجة اتباعه، وإلا فكم هو كذب عقيمٌ اعتبارُ نبي سابق فرداً من الأمة، ثم التصورُ أن مرتبة النبوة التي حازها إنما حازها لكونه فرداً من الأمة وليس مباشرة! بل هاتان الحقيقتان متناقضان لأن حقيقة نبوة المسيح هي أنه حازها مباشرة دون اتباع النبي ﷺ. ثم لو جعل عيسى عليه السلام فرداً من الأمة كما يتبين من الحديث: "إمامكم منكم" لكان معنى ذلك أن كل كمال من كمالات نبوته مستفاضٌ من النبوة الحمديدية. وقد أكّدنا قبل قليل بأن كمال نبوته ليس مستفاضاً من سراج النبوة الحمديدية، وهذا هو اجتماع النقيضين وهو باطل بالبدهة.

وإن قلتم بأن عيسى سيُدعى من الأمة ولكن لن يقتبس فيضاً من النبوة الحمديدية، ففي هذه الحالة تكون حقيقة كونه من الأمة مفقودة فيه، لأننا قلنا قبل قليل بأنه لا معنى لكون أحد من الأمة إلا أن يكون جُلّ كماله مستمدّاً من الاتباع كما جاء التصريح به في آيات عديدة في القرآن الكريم. وما دام الباب مفتوحاً على فرد من الأمة أن يقتبس هذا الفيض من نبيه المتبوع فأَيُّ حقٍّ اختياريٍّ طريقٍ زائفٍ والسماحُ باجتماع

﴿٤٦﴾ ————— التعليق على المناظرة بين البطالوي والحكراوي

النقيضين في هذه الحالة؟! فكيف يمكن أن يُعَدَّ فردا من الأمة مَنْ لم يحصل على أيِّ كمالٍ بالاتباع؟!

وبذلك يبطل أيضا اعتراض يثيره بعض قليلي الفهم أن ادّعاء تلقي الوحي يستلزم أن يكون ذلك الوحي في لغة صاحب الوحي وليس بالعربية، ذلك لأن اللغة الأم تلزم مَنْ يدّعي النبوة بصورة مستقلة بدون الاستفاضة من مشكاة النبوة المحمدية، أما مَنْ يكتسب أنوار النبوة من فيض النبوة المحمدية لكونه فردا من الأمة، فإنه يتلقى الوحي عند مكاملة الله في لغة متبوعه ليكون ذلك علامة بين التابع والمتبوع ويدل على العلاقة بينهما.

من المؤسف أن هؤلاء القوم يظلمون عيسى عليه السلام من كافة الوجوه. أولا يرفعون جسده إلى السماء بدون إزالة اعتراض اللعنة، وبذلك يبقى اعتراض اليهود عليه قائما كما كان. ثانيا: يقولون بأنه لم يرد ذكر موته في القرآن الكريم، وكأنهم يخلقون بذلك وجهًا لتأليهه. ثالثا: يدفعونه إلى السماء في حالة خيبة وفشل؛ فالنبي الذي لم يوجد له حتى ١٢ من حواريه على الأرض وكانت مهمة تبليغ دعوته ناقصة، فإن إرساله إلى السماء جحيم له لأن روحه تقتضي تكميل التبليغ، ولكنهم يرفعونه إلى السماء على عكس مبتغاه.

التعليق على المناظرة بين البطالوي والجكرالوي ————— ﴿٤٧﴾

وعن نفسي، إنني أرى بأنني إن رُفعت إلى السماء ولو أُجِلست في السماء السابعة بغير تكميل مهمتي، لما كان ذلك مدعاة لسعادتي. أية سعادة يمكن أن أحظى بها إن ظَلَّت مهمتي ناقصة؟ كذلك لا يفرح هو عليه السلام أيضا بالصعود إلى السماء. بل هاجر سراً، ولكن الأغبياء عدّوا ذلك صعوداً إلى السماء. هداهم الله.

والسلام على من اتبع الهدى

المعلن:

ميرزا غلام أحمد القادياني ٢٧/١١/١٩٠٢م



